حلف مكة

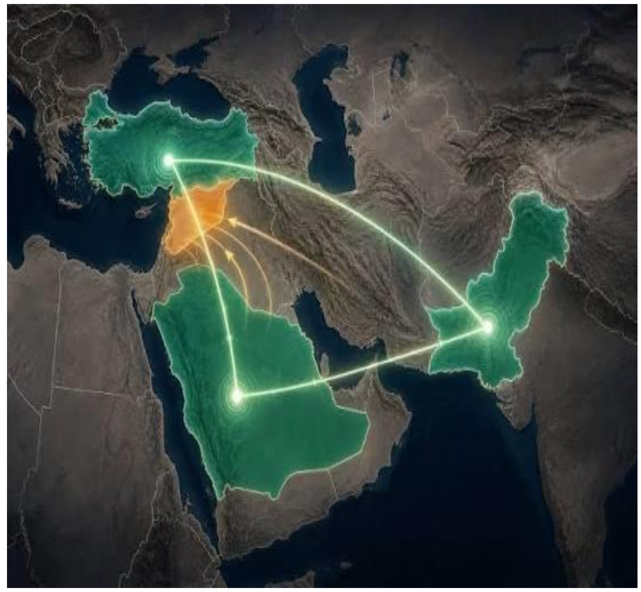
وإعادة تشكيل المجال
حول إيران و مصر



بقلم
أحمد صبري السيد علي

مدونة بهزاد

حلف مكة وإعادة تشكيل المجال حول إيران ومصر



جاء الإعلان عن اتفاق الدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان في لحظة تشهد فيها المنطقة إعادة تشكيل واسعة لمجالاتها الجيوسياسية، مع زيادة احتمالات اضطرار الولايات المتحدة الأمريكية للانسحاب من المنطقة تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والضربات الإيرانية التي توجت بسيطرة طهران على مضيق هرمز، وهيمنة أنصار الله في اليمن على الملاحة في مضيق باب المندب.

لا يمكن تجاهل الرسائل الموجهة أثناء مظاهر التوقيع على هذا الاتفاق، والتصريحات التي برزت بعدها، فقد وقعت الدول الثلاث الاتفاق في مكة المكرمة، مترافقاً مع أداء قادتها للصلاة معا وعلناً، في محاولة لمنح هذا التحالف شرعية دينية إسلامية ومذهبية سنية، ولم تجد نفعاً محاولات النفي عبر التصريحات اللاحقة التي أكد فيها الجانب التركي أن الاتفاق لا يستهدف دولة بعينها، في إشارة واضحة لإيران واليمن. كما أكدت الدول الثلاث أن الباب مفتوح أمام انضمام دول أخرى، في إشارة أخرى إلى محاولة إقناع مصر بالانضمام إليه. وما أكد هذه الشكوك بالفعل، الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الباكستاني لطهران ربما لإيصال رسالة حسن نوايا للإيرانيين، وزيارة وزيرا الخارجية التركي والسعودي إلى مصر لإقناعها بالانضمام لهذا التحالف.

على إن قراءة الاتفاق باعتباره مجرد حلف دفاعي جديد، أو حتى باعتباره تحالفًا موجهًا ضد إيران فقط، قد لا تكشف أهميته الجغرافية. فالدول الثلاث تشكل، بحكم مواقعها، مثلثًا واسعًا حول إيران: تركيا من الشمال الغربي، وباكستان من الشرق، والسعودية من الجنوب عبر الخليج. والأهم أن هذا المثلث يتقاطع مع شبكة من الممرات والمشروعات الاقتصادية تمتد من شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى إلى العراق والخليج والبحر الأحمر وجنوب آسيا.

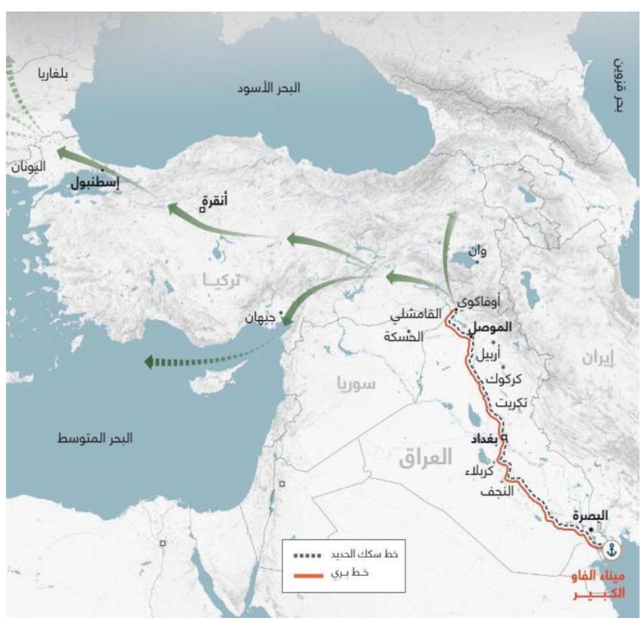
ومن هنا يمكن طرح السؤال الأوسع: **هل يمثل حلف مكة إحدى حلقات إعادة تشكيل المجال الإقليمي حول إيران ومصر، بحيث يجري احتواء المجال الإيراني المستقل، وإدماج مصر تدريجيًا في شبكة جديدة دون أن تكون بالضرورة عضوًا رسميًا فيها؟ وما هو موقف كل من الصين وروسيا من هذا التحالف؟ وما هو دور الكيان الصهيوني؟**

مثلث حول إيران

تمنح جغرافية الدول الثلاث للاتفاق أهمية تتجاوز الالتزام العسكري. فتركيا وإيران دولتان متجاورتان ولهما مجالات تاريخية متداخله في القوقاز وآسيا الوسطى والعراق وسورية، بينما تمثل باكستان الجناح الشرقي لإيران، والسعودية الجناح الخليجي المقابل لها.

لكن وظيفة كل طرف مختلفة. فتركيا هي الحلقة التي تربط أوروبا بالقوقاز وآسيا الوسطى والعراق وسورية، وتسعى من خلال مشروعات النقل والطاقة إلى تحويل موقعها الجغرافي إلى تراكم اقتصادي وسياسي. أما السعودية فتمتلك موقعًا مركزيًا في الخليج والبحر الأحمر، بينما تمنح باكستان الحلف امتدادًا إلى جنوب آسيا وحدودًا مباشرة مع إيران، فضلًا عن موقعها بين إيران والهند. ولهذا فإن الحلف يمكن أن يُقرأ باعتباره جزءًا من عملية أكبر لإعادة تنظيم الممرات التي تصل آسيا بأوروبا، وليس فقط ترتيبًا أمنيًا بين ثلاث دول.

تركيا: من دولة ممر إلى قوة مجال



تزداد أهمية تركيا في هذه المعادلة بسبب اتساع مجال حركتها. فطريق التنمية يهدف إلى ربط الخليج بالعراق وتركيا وصولًا إلى أوروبا، وهو ما يمنح أنقرة وظيفة جديدة تتجاوز كونها دولة عبور إلى كونها طرفًا قادرًا على تنظيم جزء من حركة التجارة والطاقة بين الخليج وأوروبا. ويتكامل ذلك مع النفوذ التركي في سورية والعراق، ومع الروابط التي تعمل أنقرة على تطويرها في القوقاز وآسيا الوسطى.

ولا يتوقف المجال التركي عند المشرق. فهناك الحضور التركي في ليبيا وشرق المتوسط، إلى جانب الانفتاح المتزايد على البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ومشروعات إعادة إحياء طرق الربط التاريخية بين إسطنبول والحجاز، والنشاط التركي في جنوب شرق آسيا. وهكذا يمكن تصور شبكة تتحرك من إسطنبول نحو القوقاز وآسيا الوسطى شرقًا، ونحو جنوب شرق آسيا في الجنوب الشرقي، ونحو العراق والخليج والحجاز جنوبًا، ونحو سورية وشرق المتوسط وليبيا والصومال جنوب غرب. وهنا يتحول النفوذ الجغرافي إلى شيء أكثر أهمية: محاولة بناء مجال قادر على إنتاج التراكم عبر الطرق والموانئ والتجارة والطاقة والمؤسسات.

الصراع بين المجالين الإيراني والتركي: الممرات التجارية والطاقة وإعادة تشكيل العراق والشام

فيما يتعلق بالمجالين الإيراني–التركي، فإن التنافس بينهما في العراق وسوريا ولبنان والقوقاز وآسيا الوسطى، لا يمكن النظر إليه باعتباره صراعًا تقليديًا على النفوذ السياسي فحسب، بل باعتباره صراعًا على اتجاه حركة التجارة والطاقة والتراكم داخل المجال الإقليمي. فالممرات المقترحة، من طريق التنمية العراقي–التركي وممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا إلى الممرات الإيرانية التي تصل آسيا بروسيا وأوروبا، ليست مجرد مشروعات للنقل، وإنما أدوات لإعادة توزيع القوة الاقتصادية والجغرافية. وتزداد أهمية هذا الصراع مع تحول مضيقي هرمز وباب المندب إلى نقطتي اختناق يمكن أن تتعرض التجارة عبرهما للتهديد، الأمر الذي يدفع كلًا من تركيا وإيران إلى بناء مسارات بديلة.

في هذا السياق يمثل العراق العقدة الأهم في الصراع بين المجالين التركي–الإيراني؛ فإيران تحتاج إلى إبقاء العراق متصلًا بمجالها البري الممتد نحو سوريا ولبنان، بينما تسعى تركيا إلى جذب العراق تدريجيًا نحو مجالها الاقتصادي عبر طريق التنمية، وخطوط الطاقة، والتجارة، والموانئ، والربط السككي مع أوروبا. والأرجح أن الصراع سيجري حول شروط اندماج العراق في الشبكات الإقليمية، وحول الجهة التي ستحدد اتجاه التراكم العراقي. فإذا تمكنت إيران من تثبيت العراق داخل مجالها، فإن ذلك سيمنحها عمقًا جغرافيًا يسمح لها بمحاولة استعادة نفوذها في سوريا، لأن العراق يمثل الجسر البري بين إيران وبلاد الشام. أما إذا تمكنت تركيا من ربط العراق اقتصاديًا بها، فإنها ستقطع بدرجة كبيرة قدرة إيران على استخدام العراق كقاعدة لإعادة بناء مجالها في سوريا ولبنان.

ومن هنا تصبح سوريا الحلقة الوسطى في الصراع؛ والتي من المحتمل أن يشتد الصراع حولها لاحقاً، فهي نقطة التقاء بين المجالين. فالمجال الإيراني المحتمل يمتد من إيران عبر العراق إلى سوريا ثم لبنان والمتوسط، بينما يسعى المجال التركي إلى الاتجاه جنوبًا من تركيا عبر سوريا والعراق، مع محاولة ربط هذه الشبكة بالخليج. ولهذا فإن مستقبل الوجود التركي في سوريا لن يتحدد داخل سوريا وحدها، وإنما سيتأثر بصورة مباشرة بموازين القوى في العراق. وإذا استقر العراق داخل المجال الإيراني، فإن قدرة تركيا على تثبيت مجال مستقل ومستدام في سوريا ستصبح أكثر صعوبة.

أما لبنان فيمثل الحلقة الغربية لهذا الامتداد؛ إذ إن بقاء لبنان داخل مجال إيراني قوي يسمح باستمرار اتصال المجال الإيراني من العراق وسوريا إلى المتوسط، بينما يؤدي نجاح تركيا في بناء نفوذ مستقر في العراق وسوريا ثم لبنان إلى فتح مجال تركي متصل من الأناضول إلى شرق المتوسط، والأهم إقامة قوس يحاصر التواصل القبرصي (جنوب قبرص) الصهيوني.

في 10 يونيو الماضي عبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن رؤيته للأمن القومي التركي في مواجهة إيران، حيث أكد في تصريحه أن الأمن التركي لا يبدأ من محافظة هاتاي الحدودية: "**أمن تركيا لا يبدأ في هاتاي فقط، بل يبدأ في حلب ودمشق وبيروت**"[1]. ومن المؤكد أن الرؤية التركية أبعد كثيراً من هذه المساحة فقط، فهي تمتد عملياً حتى للقرن الأفريقي، ناهيك عن النشاط التركي في شمال أفريقيا، إلا أن هذا التصريح يكشف بوضوح أهمية كل من سوريا ولبنان بالنسبة للقادة الأتراك، بما يفسر محاولاتهم منذ فترة طويلة للتوغل البطيء في لبنان عبر الأقلية التركمانية، وكون الأمر يتجاوز مجرد تطور العلاقات الثنائية لمرحلة ضمها لمجال تسيطر عليها تركيا[2].

---

[1] وكالة الأناضول (Anadolu Ajansı)، «**Cumhurbaşkanı Erdoğan: Ankara Zirvesi'nin NATO tarihinde bir referans noktası olması için hazırlanıyoruz**»، 10 يونيو/حزيران 2026. [https://www.aa.com.tr/tr/gundem/cumhurbaskani-erdogan-ankara-zirvesinin-nato-tarihinde-bir-referans-noktasi-olmasi-icin-hazirlaniyoruz/3962227?utm_source=chatgpt.com]. شوهد بتاريخ 24 أغسطس (آب) 2026.

[2] تناولت المشروع التركي في لبنان تفصيليا في **مقال المشروع التركي في لبنان** . موقع https://mnews.press . منشور بتاريخ 3 أكتوبر 2025 . متاح من الرابط:[https://mnews.press/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-

لذلك، يمكن القول أن الصراع المقبل بين إيران وتركيا سيكون صراعًا بارداً وطويل المدى على الممرات، والطاقة، والاستثمارات، والطرق، والمعابر، والقوى المحلية، واتجاه التراكم. وفي هذا الصراع يصبح العراق مفتاح المجال، وسوريا ممره، ولبنان بوابته الغربية إلى المتوسط، بينما يمثل القوقاز الجبهة الشمالية التي تحاول فيها تركيا وصل مجالها بآسيا الوسطى، وتحاول إيران منع اكتمال هذا الاتصال عبر طاجيكستان وأفغانستان.

أي أن الصراع بين المجالين الإيراني والتركي لن يُمكن حسمه بالسيطرة على دولة واحدة، وإنما بقدرة كل طرف على بناء شبكة متصلة من الممرات والموارد والأسواق والقوى المحلية؛ فالدولة التي تستطيع توجيه حركة التجارة والطاقة والتراكم عبر شبكتها ستفرض مجالها تدريجيًا، حتى من دون أن تفرض سيطرة سياسية مباشرة على الدول الواقعة داخله.

هرمز: السيطرة على المضيق أم تفريغ قيمته؟



تمتلك إيران ميزة جغرافية استثنائية في مضيق هرمز. لكن قيمة نقطة الاختناق لا تتحدد بالسيطرة عليها وحدها، وإنما بقدرة الدولة على تحويلها إلى قوة اقتصادية واستراتيجية. وهنا تظهر أهمية الممرات البديلة. فإذا أصبح بالإمكان نقل جزء متزايد من البضائع والطاقة عبر: **الخليج** ← **العراق** ← **تركيا** ← **أوروبا**. فإن السيطرة الإيرانية على هرمز تظل قائمة، لكن قدرتها على إنتاج التراكم تتراجع نسبيًا. وهذه نقطة أساسية في فهم الصراع على الممرات: عندما تفشل القوى المنافسة في انتزاع نقطة الاختناق ممن يسيطر عليها؛ فإن الحل البديل هو بناء مسارات بديلة تجعل الاعتماد عليها

%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a-%d9%81%d9%8a-
%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86/?fbclid=IwY2xjawNL35dleHRuA2FlbQIxMQABHu9hQ-
6jgpN7-68dkU2ay5VT5VDV65MMF7XmgSVyg39qnGvA-
[gvBLmycTBtw_aem_V7OhC0Dwu1zlAAbsePGorw

أقل. ومن هنا يمكن أن يتحول طريق التنمية إلى أكثر من مشروع اقتصادي عراقي–تركي؛ فقد يصبح أحد الأدوات التي تعيد توزيع القيمة الجغرافية للخليج بعيدًا عن الاعتماد الكامل على هرمز.

ويبدو أن القادة الإيرانيين يدركون هذه المشكلة، وبالتالي فإنهم يسعون بالتعاون مع الصين وروسيا للدخول حتى للمنطقة التي يعتبرها الاتراك امتداداً تركياً لهم عبر ممرات السكك الحديدية الممتدة من الصين إلى قيرغيزستان وأوزبكستان ومن المفترض أن تصل بدورها إلى إيران في طريقها لأوروبا عبر أرمينيا وجورجيا، ثم أوروبا عن طريق روسيا أو البحر الأسود. بالإضافة للمرات الأخرى التي تتجمع لدى إيران، وبالتالي فإذا كانت الولايات المتحدة يمكنها حصار إيران من البحر لكنها لا تملك السيطرة العسكرية في البر، بل ولن تسمح لها القوى الكبرى المتواجدة كالصين وروسيا بالتواجد العسكري أصلاً، وهو ما تدركه إيران بالفعل وتعمل على استخدامه في مواجهة أمريكا ومحاولات تركيا لبناء مجالها.

باكستان والهند: الجناح الشرقي وصراع الممرات

أما باكستان فتمثل بعدًا مختلفًا. فهي لا تضغط على إيران من الشرق فقط، وإنما تفصلها جغرافيًا عن الهند، وفي الوقت نفسه تقع بين مشروعين متنافسين للاتصال بين جنوب آسيا والمجال الأوراسي. فالهند تنظر إلى إيران باعتبارها بوابة إلى آسيا الوسطى وروسيا. ولهذا دعمت تطوير ميناء تشابهار وربطه بممر الشمال–الجنوب الدولي، الذي يربط المحيط الهندي والخليج عبر إيران ببحر قزوين ثم بروسيا وشمال أوروبا وصولًا إلى سان بطرسبورغ. وتصف الحكومة الهندية الممر بأنه شبكة متعددة الوسائط تشمل النقل البحري والبري والسككي، ويتيح للهند الوصول إلى روسيا وآسيا الوسطى عبر إيران. وتكتسب تشابهار أهمية خاصة لأنها تمنح الهند طريقًا إلى المجال الأوراسي يتجاوز باكستان. وهنا تظهر المنافسة بين ممرين: **الخليج ← العراق ← تركيا ← أوروبا.** في مقابل: **الهند ← تشابهار ← إيران ← بحر قزوين ← روسيا وأوروبا.**

وبالتالي لا يتعلق الأمر فقط بمواجهة سياسية بين إيران وباكستان، وإنما بصراع أوسع على اتجاه حركة التجارة داخل أوراسيا، أدى الصراع الأخير بين باكستان وأفغانستان والعلاقات المتطورة بين أفغانستان والهند إلى زيادة خطورته وحدته على الواقع الباكستاني. بحيث لم يعد هناك مجال لباكستان للتواصل البري مع آسيا الوسطى أو أوروبا سوى عبر الصين أو إيران، وهو ما دفعها للمشاركة في ممر ITI الذي يربط إسلام أباد بتهران واستانبول.

ومن هذه الزاوية يمكن أن يصبح وجود باكستان في حلف مكة جزءًا من معادلة أكبر تستهدف الحد من إمكانية نشوء اتصال استراتيجي هندي–إيراني–أفغاني، في الوقت الذي تحاول فيه الهند الحفاظ على تشابهار وممر الشمال–الجنوب كخيار مستقل للوصول إلى آسيا الوسطى وروسيا. وهذا يفسر أيضًا لماذا قد تكون سيطرة إيران على هرمز مهمة للهند؛ فإذا تحولت إيران إلى مركز متكامل للممرات البحرية والبرية، فإن قوتها الجيو–اقتصادية لن تقتصر على الخليج، بل يمكن أن تمتد إلى قلب أوراسيا، وبالتالي يمكن أن تكون مؤثرة بالفعل في القرار السياسي للهند، وانحيازه الواضح للأمريكيين والكيان الصهيوني.

لكن من الضروري الوضع بالاعتبار أن الداخل الباكستاني يعاني من الاضطراب وليس قوياً بما يكفي للقيام بهذا الدور. وهنا يجب الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان ينتمي لعرقية الباشتون التي تمثل الأغلبية في أفغانستان، وكانت محاولاته لتخفيض التصعيد مع الهند وافتتاحه لمعبر كارتاربور سنة 2018 لتسهيل مرور الحجاج السيخ إلى باكستان، وتصريحاته الإيجابية بخصوص حركة طالبان وضرورة الحوار معها ودعم أفغانستان، والتوتر مع السعودية، وزيارته الشهيرة لموسكو في نفس يوم الهجوم الروسي على أوكرانيا 2022، من الأسباب التي أدت للانقلاب عليه من قبل الجيش الباكستاني لاحقاً، ومازال الداخل الباكستاني يعاني من هذا الاجراء حتى الآن. ما يعني أنه (أي الداخل الباكستاني) يعاني من تجاذبات كبرى بخصوص توجهات الدولة والرؤية للأمن القومي، ما يجعله غير قادر على مواجهاً ضغطاً من ثلاث جهات مؤثرة على داخله، حيث تدعم الهند المتمردين البلوش، بينما تمتلك إيران تأثيراً قوياً على الشيعة الباكستانيين، أما حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان فلديها تأثيرها القوي على الباشتون في باكستان.

إيران: الاحتواء أم الاستيعاب؟

طرحت بالفعل أفكار حول إمكانية انضمام إيران إلى الاتفاق، وهو اقتراح يستحق التوقف عنده لأنه يكشف احتمالًا يتجاوز فكرة تطويق إيران[3]. فالرد الإيراني الرسمي يمكن قراءته دبلوماسيًا باعتباره محاولة لعدم استفزاز المحيط وترك أبواب التعاون الإقليمي مفتوحة. لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن طهران تقبل بأن تصبح جزءًا

---

[3] **وكالة أنباء البرلمان الإيراني: إيران تلقت دعوة للانضمام إلى اتفاق مكة والأمر قيد الدراسة** . خبر بموقع شفقنا https://ar.shafaqna.com/ . منشور بتاريخ 23 أغسطس 2026 . شوهد بتاريخ 23 أغسطس 2026 . متاح من الرابط: https://ar.shafaqna.com/AR/588561/?utm_source=chatgpt.com

من مجال إقليمي تقوده تركيا. فتركيا وإيران تستطيعان التعايش عندما تكون كل منهما قوة إقليمية مستقلة، لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول إحدى القوتين إلى منافس مباشر على وظيفة المجال.

إيران لا تريد أن يصبح العراق وسورية والخليج جزءًا من مجال تركي مغلق، كما أن تركيا لا يمكن أن تنظر بلا مبالاة إلى قيام مجال إيراني متصل يمتد من إيران إلى العراق وسورية ولبنان، ويتصل في الوقت نفسه بطرق الهند وآسيا الوسطى. لذلك فإن استيعاب إيران قد يكون، من منظور جيوسياسي، أكثر فاعلية من عزلها. ليس المطلوب بالضرورة إضعاف إيران أو إسقاط قوتها، وإنما إدخالها في شبكة من المصالح والممرات بحيث تصبح قوتها جزءًا من مجال أوسع لا تستطيع هي وحدها تحديد اتجاهه. وهنا يكون الهدف هو وضع إيران بين خيارين. إما الدخول في إطار المجال التركي الواسع. أو إضعاف النفوذ وتقليل التواصل مع المحيط.

مثل هذه الخيارات لن تكون مقبولة لدى تهران بكل تأكيد، وكما ذكرت سابقاً فهي تسعى عبر عدد من الممرات البرية إلى مواجهة هذه الاحتمالات بحيث تجبر الموقعين الثلاثة على هذا التحالف على ضرورة تحويله لاتفاقية أمن إقليمي وليس تحالفاً يخضع لمجال تركيا الممثلة للناتو.

مصر: الدولة الغائبة الحاضرة

إذا كانت إيران تواجه محاولة لإعادة تحديد موقعها داخل المجال الإقليمي، فإن مصر تواجه مشكلة مختلفة. فالمجال التركي الصاعد يقترب من المجال المصري من عدة اتجاهات. شرقًا، عبر سورية والعراق، وربما لاحقًا عبر تطورات في لبنان وغزة. وغربًا، عبر ليبيا، حيث أدى التقارب المصري–التركي إلى خفض مستوى التوتر، لكنه لم يُنهِ التنافس على المجال الليبي. وجنوبًا، عبر البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مع الحضور التركي في الصومال وتطورات اليمن والسودان. لا يعني ذلك أن كل هذه المناطق أصبحت مجالًا تركيًا موحدًا، لكن الاتجاه العام يكشف توسع الحضور التركي في البيئات المحيطة بالمجال الاستراتيجي المصري. وهنا تكتسب مسألة عدم انضمام مصر إلى حلف مكة أهمية خاصة.

تاريخياً، تمتلك مصر تقليد طويل من الحذر تجاه الأحلاف العسكرية، كما أن لديها تصورًا مستقلًا لمجالها الاستراتيجي يقوم على وادي النيل والبحر الأحمر وقناة السويس وشرق المتوسط وليبيا. ولذلك يصعب تصور أن تنظر القاهرة بسهولة إلى تحول العراق وسورية والخليج إلى مجال متصل بالنفوذ التركي باعتباره تطورًا

محايدًا. فالمشكلة ليست في التعاون مع تركيا أو السعودية، وإنما في احتمال تحول مصر من قوة تملك مجالًا عربيًا مستقلًا إلى دولة تتحرك داخل مجال إقليمي تحدد تركيا اتجاهه.

إدماج مصر اقتصاديًا

من هنا تكتسب مشروعات الربط الاقتصادي أهمية سياسية وجيوسياسية. فمشروعات خطوط الرورو التي كانت مصر تسعى إلى تسييرها مع السعودية وتركيا تربط الموانئ المصرية بالمجال السعودي والتركي، وتخلق شبكة لوجستية مشتركة حتى في غياب العضوية السياسية في الحلف. وهنا يمكن أن تظهر صيغة مختلفة عن الانضمام الرسمي: إدماج مصر اقتصاديًا ولوجستيًا في المجال، دون إدماجها عسكريًا بصورة كاملة. وربما كان ظهور هذه المشروعات بالتوازي مع الحديث التركي عن إمكانية انضمام مصر يكشف إمكانية بناء ارتباط وظيفي بين القاهرة والشبكة الجديدة.

وفي المقابل، فإن مصر لن تتعامل بالضرورة مع هذا الارتباط باعتباره تخليًا عن استقلال مجالها. فهي تستطيع التعاون اقتصاديًا مع تركيا والسعودية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على هامش مستقل في ملفات ليبيا والبحر الأحمر وسورية وفلسطين. وهذا هو سبب أهمية مصر بالنسبة إلى الحلف حتى وهي خارجه: فمصر تملك عقدة قناة السويس والبحرين الأحمر والمتوسط، ولا يمكن بناء شبكة ممرات إقليمية كبرى حول الخليج والمتوسط من دون التعامل معها.

المجال التركي ومصر: إحاطة لا حصار

إذا جمعنا الاتجاهات السابقة، تظهر صورة أكثر تعقيدًا. فتركيا تتحرك من الشمال نحو القوقاز وآسيا الوسطى، ومن الجنوب نحو العراق وسورية والخليج والحجاز، ومن الغرب نحو شرق المتوسط وليبيا، بينما تتوسع علاقاتها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي. ومن ثم يمكن القول إن مصر تواجه ضغطًا جغرافيًا متعدد الاتجاهات: مجال تركي متحرك في الشرق عبر المشرق، وفي الغرب عبر ليبيا، وفي الجنوب عبر البحر الأحمر والقرن الأفريقي. لكن من الأدق وصف ذلك بأنه إحاطة بالمجال المصري وليس حصارًا بالمعنى العسكري.

وبدورها لا تواجه مصر هذا المجال من موقع العجز؛ فهي تملك قناة السويس والبحر الأحمر، وموقعها بين آسيا وأوروبا، وثقلها في العالم العربي، وقدرتها على التأثير في ليبيا وفلسطين وشرق المتوسط. لذلك فإن القاهرة ستسعى على الأرجح إلى منع تحول هذا المجال المتعدد إلى منظومة تركية متماسكة تحيط بها.

المجال المصري المستقل.. الفرصة السانحة

تمتلك مصر في المرحلة المقبلة فرصة تاريخية لتأسيس مجال مستقل لا ينخرط بالكامل في أي من المجالين التركي أو الإيراني، وإنما يستفيد من التنافس بينهما للحفاظ على استقلاله وتعزيز تراكمه الاقتصادي والاستراتيجي. وتكمن أهمية هذا المجال في أن وجود قوة مصرية مستقلة، بحكم موقعها الجغرافي وثقلها السكاني وسيطرتها على عقدتي المتوسط والبحر الأحمر، يمكن أن يسهم في تبريد الصراع التركي–الإيراني وتحويله من مواجهة محتملة إلى تنافس نفوذ قابل للإدارة؛ إذ سيكون لكل من الطرفين مصلحة في الحفاظ على علاقات قوية مع مصر ومنع الطرف الآخر من احتكارها. وفي الوقت نفسه، فإن المجال المصري، بحكم موقعه وعلاقاته المتشابكة مع الخليج والبحر الأحمر والمتوسط، سيزيد من عزلة المجال الصهيوني ويحد من قدرته على الحركة والتوسع الإقليمي.

لا تقتصر فرصة المجال المصري على موقعه بين المتوسط والبحر الأحمر، وإنما تمتد إلى قدرته على بناء شبكة اتصال إفريقية واسعة تجعل مصر مركزًا لحركة التجارة بين شمال القارة وشرقها ووسطها وغربها. فطريق القاهرة–كيب تاون يمنح مصر امتدادًا بريًا نحو شرق وجنوب إفريقيا، بينما يفتح محور مصر–ليبيا–تشاد مجالًا للحركة نحو وسط القارة، مع إمكانية امتداده مستقبلًا باتجاه نيجيريا ولاجوس، في حين يمثل طريق القاهرة–داكار امتدادًا محتملًا للمجال المصري نحو غرب إفريقيا والمحيط الأطلسي. وإذا تحولت هذه الطرق من مشاريع نقل منفردة إلى شبكة مترابطة مع الموانئ المصرية وقناة السويس ومراكز التخزين والخدمات اللوجستية والطاقة، فإنها تستطيع أن تنتج تراكمًا اقتصاديًا مصريًا مستقلًا، وتمنح القاهرة مجالًا إفريقيًا لا يعتمد على علاقتها بأي من القوى الإقليمية المحيطة بها.

بل أن المجال المصري قادر على أن يتوسع إلى شرق المتوسط وجنوب أوروبا أيضاً، حيث يجري تطوير ربط بحري متعدد بين مصر واليونان وقبرص وكرواتيا، يشمل مشروع رورو الإسكندرية–فولوس، ومذكرة ربط الموانئ المصرية والقبرصية واليونانية، وخط رورو بحري مع ميناء ريكا الكرواتي.

لكن بالنسبة لهذا المجال المصري فإن مجرد إنشاء الطرق والممرات لن يمنحه القوة المؤهلة لمنافسة المجالات الأخرى، وإنما يحتاج إلى إعادة تركيز القاعدة الصناعية المصرية حول هذه الشبكة من خلال المناطق الصناعية واللوجستية المرتبطة بالموانئ ومحاور النقل. فالمطلوب ليس أن تصبح مصر مجرد بلد عبور للبضائع بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، وإنما أن تستفيد من موقعها لتحويل جزءٍ كبير من حركة التجارة إلى إنتاج مصري: من الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الإفريقية، إلى الصناعات التحويلية والغذائية والنسيجية والهندسية، ثم إعادة تصدير المنتجات عبر المتوسط والبحر الأحمر والأسواق الإفريقية. وعندها تتكامل الممرات مع الصناعة والموانئ والطاقة والسوق المحلية لتكوين دورة تراكمية. وبذلك تتحول طرق النقل وخطوط الرورو البحرية إلى أجزاء من منظومة اقتصادية تنتج قيمة داخل المجال المصري نفسه.

غير أن هذا الامتداد تجاه الغرب الأفريقي قد يضع المجال المصري في منافسة محتملة مع المجال المغربي الصاعد في غرب إفريقيا؛ فالمغرب يمتلك بدوره موقعًا استراتيجيًا وشبكات اقتصادية ومصرفية ولوجستية متنامية تربطه بدول غرب القارة والساحل، وتدعمه في هذا الاتجاه مصالح قوى خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية ترى في المغرب شريكًا مهمًا بل ورئيسياً في إعادة تنظيم غرب إفريقيا. ولذلك فإن تحول القاهرة–داكار إلى ممر تجاري فعّال قد يجعل مصر منافسًا للمغرب في تنظيم جزءٍ من حركة التجارة بين شمال إفريقيا وغربها.

إن التطورات الأخيرة في أزواد ومنطقة الساحل يمكن، موضوعيًا، أن يصبح عاملًا يحد من قدرة مصر على تحويل هذا المحور إلى مجال تجاري مستقر، ويمنح المجال المغربي أفضلية في بعض اتجاهات الحركة. ما يفرض على مصر ضرورة التأسيس لعلاقات قوية مع كل من ليبيا وتونس والجزائر، والمشاركة الفاعلة في حل قضايا دول الساحل الأفريقي، وخاصة قضية إقليم أزواد. ومن ثم فإن المنافسة المصرية–المغربية المحتملة سوف تتخذ صورة تنافس على اتجاه حركة المجال الإفريقي نفسه، وإن كانت لن تصل لمرحلة العداء.

وبذلك لا يقوم المجال المصري المستقل على التوازن السياسي بين المجالات المحيطة به فحسب، وإنما على امتلاك قاعدة صناعية وشبكة جغرافية خاصة به تسمح له بتحويل موقعه إلى تراكم قوة؛ فكلما اتسعت قدرة مصر على ربط المتوسط والبحر الأحمر وشرق إفريقيا ووسطها وغربها، أصبح استقلال مجالها أقل اعتمادًا على موازين القوى الخارجية وأكثر ارتباطًا بقدرتها الذاتية على إنتاج الحركة والتجارة والتراكم.

لكن الأهم هو أن المجال المصري يمتلك فرصة نادرة في الحصول على قبول مختلف الأطراف: فإيران لا تعتبره خصمًا مذهبيًا نظراً للخطاب القومي الذي تتبناه القاهرة، وتركيا يمكن أن تنظر إليه كشريك يمنع تغول المجال الإيراني، بينما تستطيع روسيا والصين والولايات المتحدة التعامل معه باعتباره قوة توازن تمنع هيمنة أي مجال إقليمي على الآخر. ومن هنا قد تتحول مصر من دولة تتلقى تأثيرات المجالات المحيطة بها إلى مجال قائم بذاته، تستفيد من تناقضات القوى الكبرى والإقليمية بدل أن تصبح ساحة لصراعاتها.

انكفاء المجال الصهيوني أمام صعود المجالات الإقليمية

تصوّر بعض المحللين إمكانية تشكل مجال مقابل لحلف مكة، يضم الكياني الصهيوني، الإمارات، الهند، اليونان وقبرص، يمتد من شرق المتوسط إلى الخليج والمحيط الهندي، مستفيدًا من التقاطع بين مصالح هذه الدول، ومن الدعم الأمريكي لهذا الترتيب. وقد استدل هؤلاء المحللين برزمة الاتفاقات التي وقعها الكيان الصهيوني مع هذه الدول عقب طوفان الأقصى، ومنها التحالف بينه وبين اليونان وقبرص والذي كان معلناً في كونه معادياً لتركيا، بالإضافة للعلاقات الوثيقة بين الكيان الصهيوني والإمارات، والعلاقات الوثيقة أيضاً بين الإمارات والهند.

غير أن هذا التصور يصطدم بواقع جغرافي ومادي أكثر صعوبة؛ فهذا المجال، حتى مع استمرار المساندة الأمريكية، سيجد نفسه أمام مجال صيني راسخ ومجالين إيراني وتركي صاعدين، ومجال مصري يمكن أن يتشكل بصورة مستقلة، وهي مجالات أكثر اتصالًا جغرافيًا بالشرق العربي وأقدر على إنتاج تراكم بشري واقتصادي وعسكري متصل داخل محيطها. كما أن امتداد المجال الصهيوني المقترح يعتمد بدرجة كبيرة على نقاط متباعدة وممرات بحرية، بينما يستطيع المجالان التركي والإيراني الاستناد إلى كتل برية متصلة نسبيًا، في حين تمثل مصر كتلة سكانية وجغرافية مركزية تتحكم في عقدتي المتوسط والبحر الأحمر.

من ثم فإن الدعم الأمريكي قد يمنح الكيان الصهيوني قدرة على البقاء، لكنه لا يكفي بالضرورة لتحويله إلى مجال إقليمي مهيمن، خصوصًا إذا كانت الولايات المتحدة نفسها تتجه إلى تقليص استنزافها في الشرق الأوسط وإعادة توجيه مواردها نحو منافسات أخرى.

في هذا السياق يمكن أن تكون إحدى النتائج المتوقعة للحرب الأخيرة، وما رافقها من استنزاف للقدرات الأمريكية والصهيونية، اضطرار الكيان الصهيوني إلى مرحلة من الانكفاء وإعادة بناء قوته العسكرية والاقتصادية بدل الاستمرار في محاولة توسيع مجاله؛ أي أن السنوات المقبلة (في حال قدوم أيزنكوت كرئيس جديد للحكومة الصهيونية) قد تشهد انتقال الكيان الصهيوني من استراتيجية التوسع وفرض الوقائع إلى استراتيجية الحفاظ على المجال وإعادة ترميم قدراته، ريثما يتحدد شكل التوازن الجديد بين المجالات التركية والإيرانية والمصرية.

إن الهستيريا الصهيونية تجاه تحالف مكة لا تعود بالضرورة إلى كونه تحالفًا موجّهًا ضد الكيان الصهيوني بصورة مباشرة، بقدر ما تعكس إدراكًا صهيونياً أعمق بأن الدور الذي كان الكيان يؤديه في المنظومة الغربية آخذ في الانتقال تدريجيًا إلى تركيا؛ فكلما نجحت تركيا في بناء شبكة أمنية واقتصادية وسياسية تمتد من الخليج إلى الشام والبحر الأحمر، أصبحت قادرة على أداء وظيفة إقليمية كان الغرب يعتمد فيها على الكيان الصهيوني بوصفه القوة الإقليمية الأهم. ومن ثم فإن القلق الصهيوني الحقيقي هو من تراجع القيمة الاستراتيجية العملية للكيان لدى الغرب، فإذا أصبح بالإمكان استخدام تركيا لضبط التوازن الإقليمي وحماية المصالح الغربية، فلن يعود الكيان الصهيوني قادراً على امتلاك الاحتكار السابق لدور الأداة الإقليمية التي لا غنى عنها، حتى لو بقي الدعم السياسي والعسكري الأمريكي لها قائمًا.

مجال أمريكي أوسع

يمكن النظر إلى تحالف مكة والممرات والمشروعات المحيطة به، كمجال كبير داخل مجال أكثر أتساعاً يجري تشكيله من قبل الأمريكيين ويمتد من شرق أوروبا عبر تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى إلى العراق والخليج، مع امتدادات نحو باكستان وجنوب آسيا وجنوبها الشرقي كذلك. هذا الاتجاه يتوافق مع مصلحة أمريكية أساسية في منع تشكل مجالات متقاربة ومستقلة ومتصّلة بين الصين وروسيا وإيران تصل إلى شمال وشرق أوروبا ومنها لباقي القارة، وفي الوقت نفسه منح حليفتها تركيا وظيفة أكبر في وصل أوروبا بآسيا.

وبذلك يمكن أن تكون نتائج الحلف متوافقة مع مجال استراتيجي أمريكي أوسع، والأهم أن تركيا نفسها ليست مجرد أداة في هذا المجال الضخم؛ فهي تحاول استخدام موقعها الجغرافي لتشكيل مجال يخدم مصالحها القومية،

وقد تتقاطع مصالحها وطموحاتها مع الولايات المتحدة في مرحلة، ثم تتعارض معها في مرحلة أخرى، عندما يبدو التراجع الأمريكي أكثر وضوحاً.

إلا أنه في كل الأحوال، من الواضح أن الأمريكيين قد استسلموا أو على الأقل في طريقهم للاستسلام لفكرة سيطرة إيران على مضيق هرمز وسيطرة أنصار الله على مضيق باب المندب، ولا يتجه الأمر سوى إلى تحسين شروط الخروج من المنطقة بما يمنح حلفائهم ومنهم الكيان الصهيوني هامشاً أكبر للحركة، والأهم يمنحهم القدرة على تركيز جهودهم لتحقيق مشروع أمريكا الشمالية الكبرى، والذي تحدث عنه وزير الحرب الأمريكي علناً في مارس الماضي.

هل يستطيع حلف مكة النجاح والاستمرار؟

تبقى المسألة الحاسمة: **ما مدى قدرة هذا الحلف على النجاح والاستمرار؟** يمتلك الحلف عناصر قوة واضحة. فهو يجمع ثلاث دول ذات مواقع جغرافية متكاملة نسبيًا: تركيا في الشمال الغربي، والسعودية في الخليج، وباكستان في الشرق. كما توجد مصالح مشتركة في الأمن والتجارة والممرات، ويمكن أن يتحول التعاون العسكري إلى شبكة أوسع من التدريب وتبادل المعلومات والتنسيق الاستراتيجي.

لكن عوامل التفكك موجودة أيضًا، وربما بدرجة أكبر من عناصر القوة. فالسعودية تنظر إلى إيران أساسًا من زاوية أمن الخليج، وتركيا تنظر إليها بصورة أكبر من زاوية التنافس على المجال، بينما لدى باكستان حساباتها الخاصة مع الهند والصين وأفغانستان وإيران. كما أن تركيا لا تريد بالضرورة إيران ضعيفة أو منهارة؛ فقد تتعايش مع إيران قوية ما دامت لا تتحول إلى منافس على المجال الذي تسعى لتكوينه. والسعودية نفسها قد لا ترغب في العودة إلى مواجهة مفتوحة مع إيران بعد سنوات من مسار التهدئة. لذلك فإن نجاح الحلف لن يتحدد فقط بقدرته العسكرية، وإنما بقدرته على تحويل المصالح المشتركة إلى مؤسسات وممرات ومصالح اقتصادية وأمنية دائمة.

ربما تكون الأهمية الحقيقية لهذا الحلف في إنتاج شبكة من التعاون العسكري والاقتصادي واللوجستي تجعل الدول الثلاث أكثر ترابطًا بمرور الوقت. فإذا نجح في ذلك، فقد يتحول إلى نواة لمجال إقليمي جديد. أما إذا ظلت أهداف أعضائه مختلفة، فقد يبقى إطارًا مرنًا للتنسيق أكثر منه تحالفًا استراتيجيًا متماسكًا.

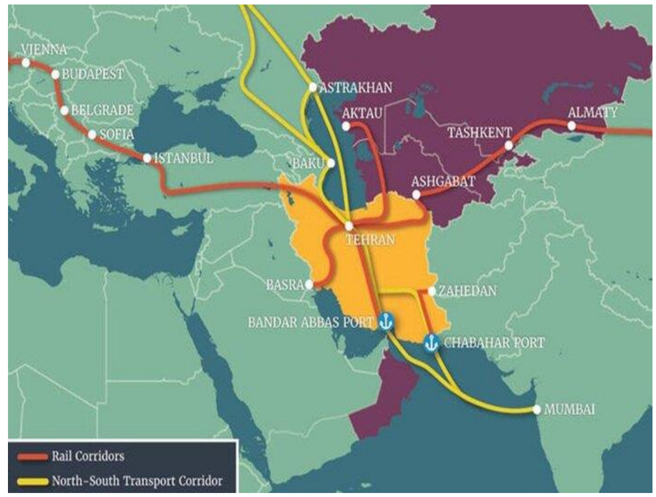
الممر الروسي–الإيراني وتحدي تحييد باكستان

غير أن قدرة تحالف مكة على التحول من ترتيبات أمنية إلى مجال جيوسياسي متماسك تواجه عاملًا آخر يتمثل في احتمال تشكل شبكة ممرات منافسة تدفع باكستان نفسها إلى إعادة حساباتها. فقد اقترح نائب رئيس الوزراء الروسي مارات خوسنولين مؤخرًا دراسة إنشاء خط سكك حديدية يصل روسيا بالمحيط الهندي عبر تركمانستان وإيران وأفغانستان وباكستان، وصولًا إلى الهند، في محاولة لتوفير بديل للمسارات البحرية التي تمر عبر مضيقي هرمز والبوسفور. ورغم أن المشروع لا يزال في مرحلة الاقتراح والدراسة، فإن دلالته الجيوسياسية تتجاوز قيمته الاقتصادية المباشرة؛ فهو يضع إيران وأفغانستان وباكستان داخل تصور روسي–آسيوي جديد للربط بين روسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا والمحيط الهندي. وقد وصف خوسنولين أي مسار يتيح لروسيا الوصول إلى الهند بأنه خيار يستحق الدراسة، في ظل سعي موسكو إلى تقليل اعتمادها على الممرات البحرية المعرضة للمخاطر الجيوسياسية.

وهنا تواجه باكستان معضلة استراتيجية حقيقية. فمن جهة، يمنحها الانضمام إلى مثل هذا الممر قيمة اقتصادية هائلة، ويجعلها بوابة جنوبية لروسيا وآسيا الوسطى نحو المحيط الهندي والهند، لكنه في المقابل يربط اقتصادها بشبكة تضم روسيا وإيران وأفغانستان والهند، بما يحد من إمكانية تحول علاقاتها مع تركيا والسعودية إلى كتلة مغلقة ذات اتجاه واحد. ومن جهة أخرى، فإن رفضها لهذا المسار لا يعني بالضرورة إيقافه؛ إذ يمكن لروسيا وإيران وآسيا الوسطى أن تعمل على تطوير مسارات تتجاوز الأراضي الباكستانية، بما يسمح لإيران وأفغانستان بالتحول تدريجيًا إلى بديل جغرافي عنها. وفي هذه الحالة قد تجد إسلام آباد نفسها أمام خيار صعب بين الانضمام إلى شبكة ممرات توسع نفوذها الاقتصادي، وبين التمسك بمحور سياسي قد يؤدي إلى تراجع القيمة النسبية لموقعها.

وتزداد أهمية هذا الاحتمال مع التطور الفعلي للعلاقات الاقتصادية والترانزيتية بين إيران وأفغانستان وطاجيكستان. ففي 16 يوليو 2026 وقعت الدول الثلاث في مدينة مشهد الإيرانية اتفاقًا لإنشاء ممر نقل بري ثلاثي، ينقل الشحنات التجارية بين إيران وطاجيكستان عبر الأراضي الأفغانية. واتفق الأطراف على إطلاق شحنة تجريبية باستخدام شاحنات الدول الثلاث، بما يجعل الاتفاق خطوة تنفيذية وليست مجرد إعلان سياسي.

وتستهدف المبادرة تسهيل التجارة العابرة للحدود وتعزيز الربط بين إيران وآسيا الوسطى عبر أفغانستان، بما يدعم تحول الأخيرة إلى مركز ترانزيتي يربط آسيا الوسطى بجنوب آسيا.



وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية أكبر إذا وضعت إلى جانب المقترح الروسي الأخير؛ فالمسار الثلاثي إيران–أفغانستان–طاجيكستان يفتح لإيران طريقًا بريًا نحو آسيا الوسطى، ويمنح أفغانستان وظيفة جغرافية جديدة، إذ تنتقل من كونها منطقة عازلة بين المجالات الإقليمية إلى كونها جسرًا بريًا بين المجال الإيراني وآسيا الوسطى. وإذا تزامن ذلك مع تطوير خط روسي محتمل عبر تركمانستان وإيران وأفغانستان وباكستان وصولًا إلى المحيط الهندي، فإن هذه الممرات يمكن أن تتصل في المستقبل بشبكة أوسع تربط روسيا وآسيا الوسطى بإيران وأفغانستان وبحر العرب والهند. ومن ثم فإن ما يتشكل هنا ليس مجرد طريق تجاري محدود، بل بداية بناء مجال ترانزيتي بديل يمكن أن يحد من قدرة المجال التركي–السعودي–الباكستاني على احتكار الربط بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا والمحيط الهندي.

وفي هذا السياق يمكن أن تكتسب عُمان أهمية إضافية بوصفها منفذًا بحريًا محتملًا لهذا المجال نحو بحر العرب والمحيط الهندي، بما يسمح بتكامل الممرات البرية الإيرانية مع شبكة بحرية لا تعتمد على الموانئ الإماراتية. وعند هذه النقطة يصبح المجال المحتمل أكثر اتساعًا، حيث يشمل روسيا وتركمانستان وآسيا الوسطى شمالًا، وإيران في الوسط، وأفغانستان وطاجيكستان شرقًا، وعُمان وبحر العرب جنوبًا، مع إمكانية اتصال هذه الشبكة بالهند. ربما لن تشكل هذه الدول تحالفًا سياسيًا موحدًا، لكن المصالح المادية التي تنتجها الممرات قد تدفعها إلى تنسيق متزايد يتجاوز الحدود السياسية القائمة.

كما أن البعد الاجتماعي لا يمكن تجاهله بصورة كاملة. فالتداخل السكاني والمذهبي بين إيران وبعض مناطق باكستان[4]، إلى جانب الامتداد الباشتوني على جانبي الحدود الأفغانية–الباكستانية، يجعل تحويل الحدود إلى حاجز دائم أمام حركة التجارة والترانزيت أكثر كلفة سياسيًا واجتماعيًا. ما يعني أن استمرار إغلاق المجال أمام أفغانستان وإيران قد يخلق ضغوطًا داخلية على الحكومة الباكستانية، خصوصًا إذا أصبح فتح الممرات مصدرًا واضحًا للاستثمار والتجارة وفرص العمل.

والنتيجة الأهم هي أن إنشاء شبكة روسية–إيرانية–أفغانية–باكستانية–هندية تصل إلى المحيط الهندي قد يؤدي، بصورة غير مباشرة، إلى تهدئة بعض جوانب الصراع الهندي–الباكستاني. فإذا أصبحت باكستان مستفيدة من مرور التجارة الروسية وآسيا الوسطى والهندية عبر أراضيها، فإن استمرار القطيعة مع الهند سيصبح أكثر تكلفة اقتصاديًا، بينما تصبح التهدئة المحدودة وفتح التجارة والترانزيت وسيلة لتعظيم قيمة الموقع الباكستاني. ومن ثم فإن تحالف مكة قد ينجح في إنتاج تعاون أمني بين أعضائه، لكنه سيواجه صعوبة أكبر في تحويل هذا التعاون إلى مجال عسكري واقتصادي مغلق؛ لأن الجغرافيا نفسها تدفع باكستان إلى الحفاظ على صلات متزامنة مع تركيا والسعودية من جهة ومع الصين وروسيا وإيران والهند من جهة أخرى.

وبذلك قد يكون أحد أهم حدود تحالف مكة أن باكستان، بدل أن تصبح الطرف الجنوبي لمجال تركي–سعودي متصل، تتحول إلى دولة مفصلية بين عدة مجالات متنافسة. وهذا قد يؤدي عمليًا إلى تحييد جزء من قدرتها على الانحياز الكامل لأي محور، ويجعل مستقبل التحالف مرتبطًا بقدرته على تقديم مكاسب اقتصادية وترانزيتية لباكستان تفوق ما يمكن أن تقدمه لها الممرات المنافسة.

إذا نظرنا شمالاً، فإن البدء بتنفيذ نفق كاجاران في جنوب أرمينيا يمثل تطورًا مهمًا في الصراع على الممرات في جنوب القوقاز، إذ إن النفق، الذي تنفذه شركات إيرانية، يشكل جزءًا من طريق شمال–جنوب الذي يربط إيران بأرمينيا ثم جورجيا والبحر الأسود. أهمية هذا المشروع لا تقتصر على تحسين الاتصال بين إيران وأرمينيا، بل تتمثل في أنه يمنح إيران مسارًا بريًا بديلًا نحو القوقاز وروسيا وأوروبا لا يعتمد على أذربيجان أو تركيا. وتزداد أهمية ذلك في ظل رفض إيران لممر زانجيزور الذي يمكن أن يعزز الاتصال التركي المباشر بأذربيجان

---

[4] يعيش في باكستان نحو 30 مليون شيعي إثني عشري بالإضافة للشيعة النوربخشية وهم إثني عشرية كذلك لكنهم يتبعون طريقة صوفية أسسها المتصوف الإيراني محمد نوربخش الموسوي الذي انتقلت أسرته من القطيف إلى خراسان.

وآسيا الوسطى ويزيد الوزن الجيوسياسي لتركيا وأذربيجان في جنوب القوقاز. ومن ثم فإن تطوير محور كاجاران–أرمينيا–جورجيا يوفر لإيران وسيلة عملية لتقليل القيمة الاستراتيجية لهذا الممر، عبر إنشاء طريق منافس يؤدي الوظيفة نفسها من دون المرور بالمجال الأذربيجاني–التركي.

تكشف هذه التطورات، إذا وضعت إلى جانب الممرات التي يجري بحثها للوصول من روسيا إلى الهند عبر إيران وآسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان، عن اتجاه جغرافي لافت: المسارات الجديدة التي يجري تطويرها حول إيران وروسيا تتجه في معظمها إلى تجاوز تركيا، بينما لا تحتاج إلا إلى قدر محدود من المرور عبر أذربيجان، أو تستطيع تجاوزها بالكامل عبر أرمينيا وجورجيا أو عبر بحر قزوين. وهذا يعني أن التنافس على الممرات يستهدف (من بين أهداف أخرى) منع تركيا من التحول إلى العقدة التي لا يمكن تجاوزها في حركة التجارة بين أوروبا وروسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويكتسب ذلك دلالة خاصة في ضوء التصور التركي الذي عبّر عنه أردوغان بقوله إن «**لا ممر دون تركيا**»؛ إذ إن نجاح البدائل الإيرانية والروسية سيعني عمليًا أن الممرات يمكن أن تعمل من دون المرور بالمجال التركي، وهو ما يقلل تدريجيًا من قدرة أنقرة على تحويل موقعها الجغرافي إلى نفوذ سياسي واقتصادي على الدول المحيطة بها.

اليمن وباب المندب في مواجهة المجال السعودي



لا يكتمل فهم هذه المنظومة من دون النظر إلى اليمن، وبالتحديد إلى أنصار الله الذين يسيطرون على معظم المجال السكاني في شمال اليمن وعلى الساحل المطل على البحر الأحمر. فاليمن يمثل بالنسبة إلى الصراع على الممرات الحلقة الجنوبية التي تستطيع من خلالها القوى المناوئة للمجال السعودي التأثير في حركة التجارة والطاقة بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس. ومن هنا فإن الصراع بين أنصار الله والسعودية ينبغي النظر إليه باعتباره جزءًا من الصراع على باب المندب ووظيفة البحر الأحمر داخل المجال الإقليمي. وقد ظهر ذلك بوضوح مع عودة التصعيد في أغسطس (آب) الجاري 2026، حيث

أعلن أنصار الله حصارًا بحريًا على السعودية واستهدفوا سفنًا وناقلات مرتبطة بها، بينما بدأت الرياض في تشكيل تحالف بحري لحماية الملاحة في البحر الأحمر.

لكن أهمية اليمن تزداد إذا وضعناه في مواجهة المشروع الذي يسعى إلى بناء مجال تركي–سعودي–باكستاني؛ فالسعودية تحتاج إلى استقرار البحر الأحمر وباب المندب حتى تتمكن من تحويل موقعها إلى مركز للنقل والتجارة بين آسيا وأوروبا، كما تحتاج إلى تأمين موانئها على البحر الأحمر وخطوط تصدير النفط التي تتجه إليها. ولذلك فإن استمرار امتلاك أنصار الله القدرة على تهديد الملاحة أو الضغط على الساحل السعودي يعني أن المجال السعودي يظل مكشوفًا من الجنوب، مهما بلغت قوته البرية والاقتصادية. وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن الهجمات اليمنية يمكن أن تؤثر حتى في صادرات النفط السعودية، مع اضطرار بعض الشحنات إلى استخدام طرق بديلة وأكثر تكلفة.

وفي المقابل، فإن موقع اليمن يسمح لأنصار الله بأن يكونوا جزءًا من شبكة أوسع تمتد من إيران والخليج إلى بحر العرب وباب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر. لا يتحرك أنصار الله بصورة آلية وفق قرار إيراني، لكن وجود قوة يمنية معادية للسعودية على هذا الموقع يمنح المجال الإيراني ورقة جغرافية مهمة في مواجهة المجال السعودي. وإذا أضيف إلى ذلك موقع عُمان، الذي يمكن أن يشكل منفذًا للتجارة والتفاوض والربط بين إيران وبحر العرب وخليج عدن، فإن جنوب شبه الجزيرة العربية يتحول إلى منطقة تستطيع من خلالها إيران وحلفاؤها التأثير في الممر البحري المقابل للمجال السعودي.

ومن ثم فإن المعادلة اليمنية تكمل الممرات البرية التي تحدثنا عنها في الشمال والشرق: فبينما تعمل إيران على بناء طرق برية تتجه عبر أرمينيا والقوقاز أو عبر أفغانستان وآسيا الوسطى، يحتفظ أنصار الله بقدرة على الضغط على الطريق البحري في الجنوب. وبذلك لا يصبح الصراع مع السعودية صراعًا على حدودها البرية فقط، وإنما على إمكانية فتح المجال السعودي نحو البحر الأحمر والمحيط الهندي دون عوائق. وهذا يفسر لماذا يمثل استمرار الصراع بين الرياض وأنصار الله أحد القيود الرئيسية على قدرة تحالف مكة على تحويل موقع السعودية الجغرافي إلى مركز مستقر لشبكة الممرات التي تربط الخليج بتركيا وباكستان وبقية آسيا.

ربما يمكن الآن فهم أسباب الهجوم اليمني على ميناء المخا وما يقال عن رغبة أنصار الله في استعادة السيطرة عليه. فمنذ 9 أغسطس تعرضت المخا لسلسلة من الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة، وأعلنت

إدارة الميناء في 15 أغسطس توقف النشاط التجاري والملاحي بعد إصابته بأكثر من 25 صاروخًا، مع سقوط قتلى وخسائر مادية كبيرة. كما تزامن التصعيد مع هجمات يمنية على أهداف مرتبطة بالسعودية وتهديد الملاحة في باب المندب.

لا ينبغي تفسير هذا التصعيد باعتباره مجرد محاولة لاستعادة أراضٍ من القوات المدعومة سعوديًا؛ فالمخا تقع عند إحدى أهم عقد باب المندب، والسيطرة عليها أو حتى تعطيلها تعني امتلاك زيادة القدرة المباشرة على التأثير في الممر الذي يصل المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن بالبحر الأحمر ثم قناة السويس والمتوسط. ومن ثم فإن نجاح أنصار الله في إخضاع المخا، سواء بالسيطرة المباشرة عليها أو بتحويلها إلى ميناء غير قابل للعمل، سيمنحهم ورقة جيو–اقتصادية تتجاوز بكثير قيمتها العسكرية المحلية. والأهم أن الأمر يأتي في وقت تتراجع فيه حركة الملاحة أصلًا نتيجة التصعيد حول هرمز وباب المندب.

التأثير الأكبر قد يقع على السعودية. فإذا تمكن اليمن من استعادة موقعه التاريخي كعقدة تجارية عند باب المندب، فلن تكون السعودية أمام مشكلة أمنية جنوبية فحسب، بل أمام واقع جيو–اقتصادي جديد. فالسعودية التي تسعى إلى تحويل موقعها إلى مركز للممرات التجارية والطاقة بين آسيا وأوروبا ستجد أن جناحها الجنوبي أصبح مرتبطًا بقوة يمنية قادرة على التأثير في باب المندب، بينما يبقى جناحها الشمالي متصلًا بمصر وقناة السويس. وبذلك يمكن أن تصبح حركة التجارة السعودية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط مرهونة بدرجة من الاستقرار في اليمن لا تستطيع الرياض التحكم فيها منفردة.

هذا يفسر بصورة أعمق لماذا يمثل صعود أنصار الله مشكلة للتحالف السعودي–التركي–الباكستاني؛ فالسعودية تواجه احتمال نشوء عقدة جيو–اقتصادية جنوبية مرتبطة بالمجال الإيراني. وإذا نجح أنصار الله في تثبيت نفوذهم على الساحل الغربي وصولًا إلى المخا وباب المندب، فإن إيران لن تحتاج إلى مواجهة التحالف مباشرة؛ إذ يمكنها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع السعودية وتركيا وباكستان، بينما يبقى الضغط على السعودية صادرًا من المجال اليمني. وهنا قد يعمل اليمن، برفقة نقاط الضغط الأخرى، على إفراغ عناصر التحالف من مضمونها العملي دون أن يتحول بالضرورة إلى مواجهة مباشرة بين أقطابه وإيران.

من هذه الزاوية، فإن المعركة على المخا جزء من الصراع الأوسع على من يملك عقدة التجارة بين المحيط الهندي وأوروبا. فإذا أصبح العراق بالنسبة إلى المجال الإيراني هو العقدة البرية، وسوريا حلقة الوصل الشامية،

ولبنان البوابة المتوسطية، فإن اليمن يمثل العقدة البحرية الجنوبية. وبذلك تتشكل شبكة متكاملة من نقاط الضغط تمتد من هرمز إلى باب المندب، وتتحول الممرات التجارية والطاقة من مجرد طرق للنقل إلى أدوات لإعادة توزيع القوة بين المجال الإيراني والمجالات المنافسة له.

وعليه، فإن استيلاء أنصار الله على المخا ـ إن حدث ـ ستكون أهميته الحقيقية في أنه سيقرب اليمن من التحول من ساحة صراع إلى دولة عقدة؛ دولة لا تملك بالضرورة أكبر اقتصاد أو أقوى جيش، لكنها تملك موقعًا جغرافيًا تستطيع من خلاله التأثير في حركة تراكم قوة هائلة تمر بين آسيا وأوروبا.

المجال الداخلي السعودي: القيد الخفي على نجاح تحالف مكة

الواقع إن القلق السعودي (وربما كان من الأسباب الأساسية لتشكيل هذا التحالف) لا يتعلق فقط بإيران أو أنصار الله بوصفهما تهديدين خارجيين، وإنما بإمكانية أن تؤدي نهاية المظلة الأمريكية إلى كشف تناقضات داخل المجال الخليجي والسعودي ذاته. فالسعودية تقع بين مجالين تاريخيين شديدي الحساسية: اليمن في الجنوب، وإيران على الضفة المقابلة للخليج الفارسي في الشرق. وفي الجنوب توجد مناطق ذات روابط قبلية وتاريخية وثيقة باليمن كنجران وعسير وجازان، بينما تقع المنطقة الشرقية ذات الثقل النفطي في المجال المقابل لإيران وتضم غالبية الشيعة السعوديين. وقد استطاعت الدولة السعودية الحديثة، طوال عقود، احتواء هذه التباينات تحت مظلة الدولة المركزية المدعومة بقوة اقتصادية وأمنية وبوجود أمريكي يوفر لها عمقًا استراتيجيًا. لكن تراجع المظلة الأمريكية يرفع قيمة هذه التناقضات، إلى إمكانية استخدامها كورقة ضغط متبادلة بين القوى الإقليمية. ومن هنا يمكن فهم تحالف مكة باعتباره محاولة سعودية لبناء مظلة إقليمية بديلة تمنع انتقال الصراع من حدود المملكة إلى داخلها الاجتماعي والجغرافي.

من ثم، قد تمثل هشاشة المجال الداخلي السعودي أحد القيود الخفية على قدرة تحالف مكة على النجاح؛ فالسعودية لا تدخل هذا التحالف من موقع الدولة التي تستطيع توجيه مواردها بالكامل نحو الخارج، وإنما من موقع دولة تحتاج في الوقت نفسه إلى تحصين مركزها الداخلي وتأمين حدودها ومواجهة التناقضات الكامنة في محيطها الاجتماعي والجغرافي. وكلما طال أمد الصراع الإقليمي أو اتسعت تكلفته، ازدادت احتمالات انتقال جزء من الضغط من المجال الخارجي إلى المجال الداخلي، وهو ما قد يجبر الرياض على تقليص التزاماتها الخارجية أو إعادة ترتيب أولوياتها. وبذلك قد يتحول العامل الذي دفع السعودية إلى إنشاء التحالف أصلًا —

أي الحاجة إلى بناء قوة إقليمية تعوض تراجع المظلة الأمريكية — إلى أحد العوامل التي تحد من قدرتها على الاستمرار فيه إذا أصبحت كلفة هذا التحالف أعلى من قدرة المجال السعودي على تحملها.

الصين وحلف مكة: الصراع على المجال الأوراسي

لا يمكن تحديد الموقف الصيني من حلف مكة من خلال العلاقات الثنائية بين بكين وكل دولة من دول التحالف، وإنما من خلال موقع هذا الحلف داخل إعادة تشكيل المجالات في غرب ووسط وجنوب آسيا. فإذا نظرنا إلى المنطقة باعتبارها ساحة تتقاطع فيها ثلاثة مجالات آخذة في التشكل، فإن الأول هو المجال التركي الذي يمتد من تركيا إلى الخليج والسعودية وباكستان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، مع امتداده إلى شرق المتوسط والبحر الأحمر والصومال؛ والثاني هو المجال الإيراني الذي يمتد من إيران إلى أفغانستان وطاجيكستان، ويتنافس مع المجال التركي على الخليج والعراق وسورية والقوقاز، ولا سيما أذربيجان؛ أما الثالث فهو مجال محتمل يضم الكيان الصهيوني والإمارات والهند واليونان وقبرص، مع احتمال امتداده إلى أرض الصومال. ولا تزال حدود هذه المجالات غير مستقرة، ولذلك فإن الصراع بينها لا يدور فقط حول التحالفات السياسية، وإنما حول الممرات التي ستربط هذه المناطق وتجعل أحد المجالات أكثر قدرة على الحركة والتراكم من غيره.

وتكمن خطورة المجال التركي بالنسبة إلى الصين في أنه لا يقترب من حدودها الجغرافية فحسب، وإنما يتصل أيضًا بمجال سكاني وثقافي تركي واسع يمتد داخل آسيا. ففي إيران توجد جماعات ناطقة بلغات تركية، أبرزها الأذريون والتركمان والقشقاي، وفي أفغانستان توجد جماعات أوزبكية وغيرها من الشعوب الناطقة باللغات التركية، بينما تضم الصين الأويغور وجماعات تركية أخرى، ويتركز معظمها في شينجيانغ. ولذلك فإن امتداد المجال التركي من الأناضول عبر القوقاز وآسيا الوسطى وصولًا إلى باكستان يمثل بالنسبة إلى بكين الاقتراب من منطقة ذات حساسية أمنية وقومية مباشرة بالنسبة إليها. بالتأكيد لا يعني ذلك أن هذه الجماعات التركية ستتحول تلقائيًا إلى أدوات لأنقرة، وإنما يعني أن الجغرافيا البشرية تضيف طبقة أخرى إلى التنافس على المجال؛ فكلما ازداد الترابط التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، ازدادت أهمية هذا العامل بالنسبة إلى الصين، حتى لو ظل تأثيره السياسي الفعلي محدودًا في المدى القريب.

ومن هنا تصبح إيران ذات أهمية خاصة للصين؛ فاحتواء إيران لن يوقف الصعود الصيني، لكنه يمكن أن يحد من المجال الذي تتحرك فيه الصين غربًا وجنوبًا ويؤدي لإبطاء تطورها. فإيران تشكل نقطة اتصال بين الصين وآسيا الوسطى والخليج والمحيط الهندي والقوقاز، كما توفر للصين مجالًا بديلًا للتحرك لا يمر بالكامل بالمجال التركي. ولذلك فإن تحول المجال التركي إلى كتلة متماسكة تمتد من تركيا إلى السعودية وباكستان، بالتوازي مع تشكل مجال إسرائيلي–إماراتي–هندي–يوناني–قبرصي، قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تضييق المجال الجغرافي المتاح للصين، خصوصًا إذا تزامن ذلك مع احتواء إيران وإضعاف قدرتها على إنتاج ممرات مستقلة.

لكن الأمر لا يتوقف عند هذه النقطة، فمن الملاحظ أن هناك تطورات متسارعة في العلاقات التركية مع جنوب شرق آسيا، ولا سيما مع إندونيسيا وماليزيا وبروناي، وإذا وضعت في إطار واحد مع اتفاق مكة الذي جمع تركيا والسعودية وباكستان، ومع التحول المتزايد في الدور التركي داخل الناتو، فإننا أمام شبكة جيوسياسية آخذة في التشكل تمتد من شرق المتوسط والخليج إلى جنوب آسيا والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.



فعلاقة تركيا برابطة آسيان لم تعد مجرد انفتاح دبلوماسي؛ حيث ارتقت تركيا في يوليو 2026 إلى مستوى شريك الحوار لآسيان، بعد أن كانت شريكًا حواريًا قطاعيًا منذ 2017، بما يعكس انتقال الحضور التركي في جنوب شرق آسيا إلى مستوى مؤسسي أكثر رسوخًا. وتأتي هذه الخطوة ضمن سياسة «**آسيا من جديد**» التي تبنتها أنقرة لتوسيع حضورها الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي في القارة الآسيوية. وفي الوقت نفسه، أقامت تركيا علاقات استراتيجية متقدمة مع إندونيسيا وماليزيا، ووسعت حضورها الدبلوماسي في دول المنطقة، بما فيها بروناي.

في هذا التحرك التركي تكتسب إندونيسيا موقعًا خاصًا؛ فهي أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، وقوة اقتصادية وسياسية رئيسية في آسيان، ودولة محورية في المجالين الهندي والهادئ. وقد ارتفعت العلاقات التركية–الإندونيسية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وأنشئ بين البلدين مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى، ثم انتقل التعاون تدريجيًا إلى مجالات الدفاع والصناعات العسكرية والطاقة والتكنولوجيا والتجارة. وهنا تكمن أهمية إندونيسيا بالنسبة إلى أنقرة: فهي لا تمثل مجرد سوق ضخمة للصادرات التركية، وإنما يمكن أن تصبح نقطة ارتكاز للصناعة الدفاعية التركية داخل جنوب شرق آسيا، وبوابة إلى المحيطين الهندي والهادئ.

أما ماليزيا فتمثل عقدة أكثر رسوخًا داخل المجال التركي الآسيوي؛ فقد ارتفعت العلاقات بين البلدين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام 2022، وتطورت العلاقات التجارية والاستثمارية والدفاعية والتكنولوجية بصورة متسارعة. وكانت اتفاقية التجارة الحرة التركية–الماليزية أول اتفاقية من هذا النوع بين تركيا ودولة عضو في آسيان، وهو ما منح العلاقة بعدًا اقتصاديًا مؤسسيًا يتجاوز التقارب السياسي والثقافي. كما أن ماليزيا، بحكم موقعها الجغرافي وشبكاتها التجارية وعلاقاتها مع الصين وآسيان والعالم الإسلامي، يمكن أن تؤدي وظيفة عقدة وصل بين المجال التركي والمجال الآسيوي البحري. أما بروناي، فعلى الرغم من صغر حجمها الاقتصادي، فإنها تضيف إلى الشبكة التركية عقدة أخرى داخل المجال الملايوي الإسلامي وآسيان وبحر الصين الجنوبي، وهو ما يجعل أهمية العلاقة معها جيوسياسية أكثر من كونها مرتبطة بحجم التجارة وحده.

وتكتسب هذه التحركات التركية دلالة أكبر إذا وضعت في سياق قمة الناتو التي عقدت في أنقرة في يوليو 2026. فالقمة لم تكن مجرد اجتماع أطلسي تقليدي، بل جاءت في مرحلة يسعى فيها الناتو إلى توسيع تعاونه مع شركائه في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهي أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، انطلاقًا من اعتبار أن التطورات في هذه المنطقة يمكن أن تؤثر مباشرة في الأمن الأوروبي–الأطلسي. وقد أكدت وثائق الناتو في أنقرة استمرار التكيف مع «**التنافس الاستراتيجي**» الذي يحدد البيئة الأمنية الدولية، بينما ركز المنتدى الدفاعي المصاحب للقمة على زيادة الإنتاج الدفاعي والتعاون الصناعي والتكنولوجي والفضائي والمراقبة والدفاع الجوي والصاروخي. ومن ثم فإن صعود تركيا كشريك لآسيان في اللحظة نفسها التي يعزز فيها الناتو اهتمامه

بالمحيطين الهندي والهادئ يفتح احتمال وجود تقاطع بين المجال التركي الصاعد في آسيا وبين الجهد الغربي الأوسع للحد من قدرة الصين على تحويل تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي إلى تفوق استراتيجي شامل. ما يعني أن المصالح التركية والغربية تقاطعت في هذه المنطقة، خصوصًا في مجالات تنويع سلاسل التوريد، والصناعات الدفاعية، والتكنولوجيا، والأمن البحري.

من هذه الزاوية تصبح العلاقات التركية مع إندونيسيا وماليزيا وبروناي جزءًا من مشروع أوسع؛ فتركيا، باعتبارها عضوًا في الناتو وصاحبة صناعة دفاعية متنامية، تستطيع أن تؤدي وظيفة مزدوجة: فمن جهة تسعى إلى توسيع مجالها الاستراتيجي الخاص نحو آسيا، ومن جهة أخرى يمكن أن تتقاطع تحركاتها مع التوجه الغربي إلى الحد من الاعتماد على الصين وتنويع الشركاء والقدرات الدفاعية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وفي الوقت نفسه فإن الخلفية الإسلامية المشتركة بين تركيا وباكستان والسعودية وماليزيا وإندونيسيا وبروناي توفر عامل تماسك سياسي وثقافي لا توفره الشبكات الغربية التقليدية. وهنا يصبح الإسلام، في هذا السياق، بنية ربط تستطيع تركيا استخدامها لخفض تكاليف بناء الثقة والعلاقات بين مجالات جغرافية متباعدة، بينما توفر التجارة والدفاع والطاقة والتكنولوجيا والممرات البحرية الأساس المادي لاستمرار الشبكة.

ومن هذه الزاوية تبدو الصين أمام تحدٍ يتمثل في احتمال نشوء شبكة مترابطة تصل تركيا بالخليج وباكستان ثم بآسيا الوسطى ثم بالمجال الملايوي وآسيان، وتتقاطع جزئيًا مع الاستراتيجية الغربية في المحيطين الهندي والهادئ. ولهذا فإن التحرك الصيني المتزايد تجاه إندونيسيا، كالمناورات المشتركة الأخيرة بين البلدين ولقاء وزراء الخارجية والدفاع في البلدين في جاكرتا لتعزيز التعاون السياسي والعسكري، يمكن تفسيره باعتباره محاولة لتثبيت أكبر دولة مسلمة في جنوب شرق آسيا داخل المجال الصيني، ومنع تحول العلاقة التركية–الإندونيسية إلى نقطة ارتكاز في شبكة استراتيجية منافسة. ويكفي الصين أن تزيد من مستوى علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية والدفاعية مع جاكرتا، بحيث تظل تركيا شريكًا إضافيًا لا بوابة لإعادة توجيه إندونيسيا استراتيجيًا. وبالمثل تستطيع بكين الحفاظ على نفوذها في ماليزيا عبر التجارة والاستثمار والبنية التحتية وسلاسل الإمداد، بحيث لا تتحول الشراكة التركية–الماليزية إلى انفصال عن المجال الاقتصادي الصيني.

أما الحركة الثانية المحتملة للصين فتتمثل في الحفاظ على قوة المجال الإيراني، من خلال دعم قدرة إيران على الاحتفاظ بموقعها الجغرافي والسياسي في الخليج وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. فإيران تؤدي في هذه

الحالة وظيفة موازنة للمجال التركي؛ إذ تمنع أنقرة من بناء اتصال جغرافي واستراتيجي متصل بين آسيا الوسطى والخليج وجنوب آسيا. ولذلك قد يكون دعم الصين لإيران، في حدود معينة، وسيلة للحفاظ على توازن المجال الآسيوي ومنع ظهور مجال تركي متصل يمتد من الأناضول إلى الخليج ثم إلى باكستان والمحيط الهندي.

وهنا تصبح باكستان هي العقدة الأكثر حساسية في هذه المنافسة. فهي من جهة ترتبط بالصين عبر الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني وبشبكة المصالح الصينية في المحيط الهندي، وترتبط جغرافيًا بإيران، ومن جهة أخرى أصبحت مرتبطة بتركيا والسعودية عبر اتفاق مكة. ولذلك فإن الصراع المحتمل يدور حول اتجاه المجال الذي ستتجه إليه باكستان: هل تصبح مفصلًا في شبكة تركية–خليجية–ملايوية تمتد نحو المحيط الهندي، أم تظل إحدى العقد الرئيسية في الشبكة الصينية الممتدة من الصين عبر باكستان وإيران إلى الخليج؟

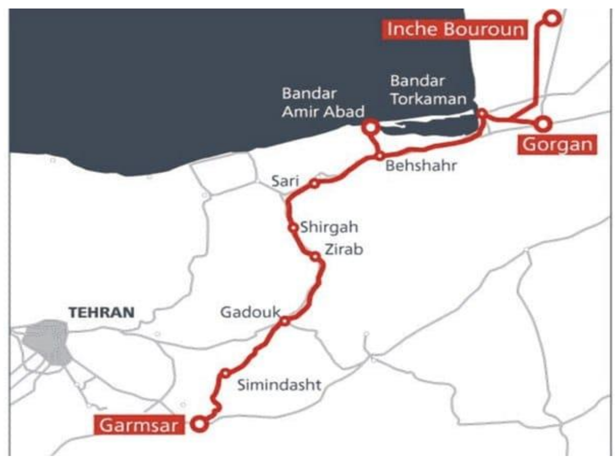
وبهذا المعنى يمكن النظر إلى التحرك الصيني باعتباره «**لعبة شطرنج جيوسياسية**» ذات حركتين متوازيتين: تثبيت إندونيسيا في الشرق، والحفاظ على قوة المجال الإيراني في الغرب، مع إبقاء باكستان داخل شبكة التوازن الصينية. وفي المقابل، تحاول تركيا أن تصل بين مجالها في الشرق الأوسط ومجالها الجديد في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، مستفيدة من العلاقة الخاصة مع باكستان، ومن الروابط مع السعودية والخليج، ومن الشراكات المتقدمة مع ماليزيا وإندونيسيا، ومن عضويتها الجديدة كشريك حوار لآسيان. فإذا نجحت أنقرة في ربط هذه العقد ببعضها، فقد يتشكل مجال إسلامي–آسيوي عابر للأقاليم، لا يكون بالضرورة حلفًا عسكريًا، لكنه يمتلك من الروابط الدفاعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية ما يمنحه قدرًا من الاستقلال الاستراتيجي.

وهنا تتحول المنافسة التركية–الصينية من مجرد منافسة بين دولتين إلى صراع على بنية المجال الآسيوي نفسه. فالصين تمتلك الكتلة الاقتصادية والبنية التحتية وسلاسل التوريد الأعمق داخل شرق وجنوب شرق آسيا، بينما تحاول تركيا بناء شبكة مختلفة تقوم على الجمع بين القوة الدفاعية والروابط الثقافية والإسلامية والموقع الجغرافي والعلاقات مع الناتو والخليج وباكستان. وفي المقابل، تسعى القوى الغربية إلى منع الصين من تحويل تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي إلى هيمنة استراتيجية على المحيطين الهندي والهادئ. ومن ثم قد لا تكون المعركة المقبلة حول السيطرة على دولة بعينها، وإنما حول من يستطيع ربط عقد المجال الآسيوي ببعضها، ومن يستطيع منع خصمه من تحويل تلك العقد إلى شبكة متماسكة. وفي هذه اللعبة تصبح تركيا، بحكم موقعها وعلاقاتها المتعددة، إحدى أهم نقاط التقاطع بين المجال الغربي والمجال الإسلامي والمجال الآسيوي، بينما

تصبح إندونيسيا وماليزيا وباكستان من أهم المربعات التي سيتحدد من خلالها اتجاه إعادة تشكيل المجال الآسيوي.

وبذلك فإن الصين قد تكون القوة التي تحدد في النهاية مدى نجاح حلف مكة أكثر مما توحي به مشاركتها المباشرة في المنطقة؛ لأن نجاح الحلف في تحويل تركيا والسعودية وباكستان وبالامتداد إلى آسيا الوسطى وإلى جنوب شرق آسيا، إلى مجال واحد متماسك لن يكون مجرد تغيير في ميزان القوى الإقليمي، وإنما سيعيد رسم الحدود الجغرافية للمجال الصيني نفسه.

روسيا وحلف مكة: التنافس على المجال بين تركيا والغرب



لا يبدو أن موسكو تنظر إلى حلف مكة بوصفه تحالفًا معاديًا لروسيا بصورة مباشرة، كما لا توجد حتى الآن مؤشرات على موقف روسي رسمي يعلن رفض الاتفاق. لكن من منظور المصالح الجيوسياسية الروسية، فإن تحول تركيا والسعودية وباكستان إلى مجال استراتيجي متماسك يثير جملة من المخاوف. فتركيا ليست مجرد عضو في حلف إقليمي جديد، وإنما قوة تتحرك منذ سنوات لتوسيع نفوذها في القوقاز وآسيا الوسطى، وهما منطقتان تعتبرهما موسكو جزءًا أساسيًا من مجالها الأمني والتاريخي. كما أن اتساع الروابط بين تركيا والشعوب الناطقة باللغات التركية في آسيا الوسطى يمكن أن يتحول، إذا اكتسب بعدًا سياسيًا ومؤسسيًا، إلى منافسة مباشرة للنفوذ الروسي جنوب حدوده. ولذلك فإن أهمية الممرات التي تتجنب المجال التركي بالنسبة إلى موسكو لا تكمن في قيمتها التجارية وحدها، وإنما في كونها تمنع تحول تركيا إلى القوة المنظمة لحركة الممرات بين القوقاز وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، وتحافظ لروسيا على منافذ بديلة للحركة لا تخضع للنفوذ التركي.

وتزداد حساسية موسكو إذا أخذنا في الاعتبار أن تركيا نفسها لا تنظر بالضرورة إلى المجال الذي يجري تشكيله حولها باعتباره مجالًا تركيًا خالصًا، وإنما تتحرك داخل بيئة أوسع تتقاطع فيها مشاريع أمريكية وأوروبية

تمتد من بحر البلطيق وشرق أوروبا إلى شرق المتوسط، ثم نحو غرب آسيا ووسطها[5]. حيث يمكن أن تتحول البنية الجديدة للمواصلات في جنوب شرق أوروبا إلى جزء من منظومة أوسع تربط المجال الأوروبي بالمتوسط والقوقاز وآسيا. وتكمن المفارقة هنا في أن تركيا قد تكون في الوقت نفسه جزءًا من هذه المنظومة ومنافسًا لها: فهي تستفيد من موقعها كجسر بين أوروبا وآسيا، لكنها تسعى في الوقت ذاته إلى أن تكون هي القوة التي تنظم هذا الجسر، لا مجرد ممر تابع لشبكة أمريكية أو أوروبية.



ومن هذه الزاوية يمكن فهم الحساسية الروسية تجاه حلف مكة بصورة أوسع. فالمشكلة بالنسبة إلى موسكو ليست في السعودية أو باكستان كل على حدة، وإنما في احتمال أن يؤدي ارتباطهما بتركيا إلى إنشاء مجال متصل يمتد من الأناضول إلى الخليج ثم إلى جنوب آسيا، بينما تتقدم في الجهة المقابلة شبكة غربية–هندية محتملة تمتد من أوروبا والبحر المتوسط إلى الخليج والهند. وإذا التقت هذه الشبكات مع المجال التركي في القوقاز وآسيا الوسطى، فإن روسيا ستجد نفسها أمام تغير تدريجي في البيئة الاستراتيجية المحيطة بحدودها الجنوبية.

ولهذا فإن المصلحة الروسية المرجحة تتمثل في منع تحوله إلى كتلة مغلقة تفرض تركيا من خلالها قواعد الحركة في القوقاز وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. وفي المقابل ستسعى موسكو إلى إبقاء إيران قوة مستقلة،

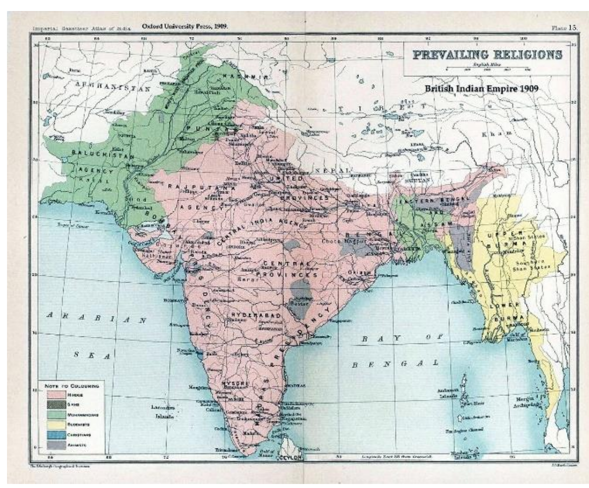
---

[5] سبق أن أشرت إلى هذا الاتجاه عند تحليل الموقع الألباني والأدرياتيكي في مقال **ألبانيا: بوابة الأدرياتيكي وصراع المجال في البلقان** المنشور في موقع قناة الميادين بتاريخ 5 أغسطس (آب) 2026 . متاح من الرابط:
https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A3%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A]
7--%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%83%D9%8
A-%D9%88%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-
[%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86

والحفاظ على علاقاتها مع السعودية وباكستان، وعدم السماح بتفكك المجال الذي يربطها بجنوب آسيا. ومن هنا يمكن أن تتقاطع المصالح الروسية والإيرانية في مواجهة بعض مظاهر التوسع التركي، حتى مع بقاء التنافس قائمًا بين موسكو وطهران على النفوذ في القوقاز وآسيا الوسطى وسورية.

وهذا يجعل تركيا نفسها نقطة التقاء التناقضات الروسية والأمريكية والصينية والإيرانية: فهي تريد الاستفادة من موقعها داخل الشبكات الغربية، لكنها تريد، أو تطمح، في الوقت نفسه تحويل هذا الموقع إلى قوة تركية مستقلة؛ وهو ما يفسر جانبًا من التناقض بين تركيا والمشروع الأوسع الذي تسعى الولايات المتحدة وشركاؤها إلى بنائه من أوروبا والبلطيق إلى شرق المتوسط ثم غرب ووسط آسيا. ومن ثم فإن مستقبل حلف مكة سيرتبط بقدرتهم على الحركة داخل مجال تتنافس على تنظيمه قوى أكبر: روسيا والصين من جهة، والولايات المتحدة وشبكاتها الأوروبية والهندية من جهة أخرى، بينما تحاول تركيا أن تتحول من دولة تقع داخل هذا الصراع إلى قوة تنظم جزءًا منه.

لكن الملاحظ هنا، أن الممرات التي تعمل إيران وروسيا على تطويرها تحمل مفارقة جيوسياسية أخرى؛ فهي، رغم أنها لا تنتمي بالضرورة إلى مبادرة الحزام والطريق ولم تُنشأ بهدف خدمة المصالح الصينية، يمكن أن تؤدي وظيفيًا إلى النتيجة التي تحتاجها بكين عبر: زيادة كثافة الترابط بين الصين وآسيا الوسطى وإيران وروسيا وجنوب آسيا، وربط الهند بصورة أعمق بالشبكة الأوراسية. فممر الشمال–الجنوب وتشابهار والممرات التي يجري بحثها عبر أفغانستان قد تؤدي لدمج الهند تدريجيًا في البنية الجغرافية الأوراسية التي تقوم عليها مبادرة الحزام والطريق.



وفي هذه الحالة، ربما سنشهد عدد من المتغيرات في الواقع السياسي بهذه المنطقة، فالعداء التاريخي بين الهند وكل من الصين وباكستان والذي نتج بالأساس من كونهم يتحركون في مجالات مختلفة ومتنافسة، سوف يتراجع ليتحول إلى منافسة داخل مجال واحد، في مقابل تراجع الهند عن الركض باتجاه الطوق الذي تسعى الولايات المتحدة لفرضه حول الصين، عن طريق التحالف بينها وبين الهند بالإضافة إلى كل من اليابان

وأستراليا والفلبين. وإذا تمكن الثلاثي الرافض للهيمنة الأمريكية (الصين، روسيا وإيران) من تحقيق هذه النتيجة، أي دمج كل من الهند وباكستان في مجالهم الاقتصادي الأكبر، فإن المشروعين الأمريكي والتركي في آسيا عموماً سيتعرضان لضربة مميتة.

الخاتمة

إن أهمية حلف مكة لا تكمن في السؤال عما إذا كان تحالفًا موجهًا ضد إيران فقط، وإنما في موقعه داخل عملية أوسع لإعادة تشكيل المجال الإقليمي في مرحلة يتراجع فيها الدور الأمريكي المباشر، وتبدأ القوى الإقليمية في البحث عن ترتيبات أمنية واقتصادية تستطيع من خلالها حماية مجالاتها ومصالحها. فتركيا تتحرك لبناء شبكة تمتد من أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى إلى العراق وسورية والخليج والحجاز والبحر الأحمر، بينما تسعى السعودية إلى بناء عمق إقليمي جديد عبر تركيا وباكستان، في الوقت الذي تواجه فيه إيران محاولات احتواء مجالها المستقل، وتواجه مصر احتمال انتقال مركز الثقل في المشرق العربي إلى قوة تركية صاعدة.

وفي المقابل، لا تقف إيران موقف المتلقي لهذا التحول؛ فهي تعمل على بناء بدائل جغرافية تقلل من اعتمادها واعتماد حلفائها على المجال التركي، من الممر الإيراني–الأفغاني–الآسيوي المقترح للوصول إلى الهند، إلى طريق الشمال–الجنوب عبر أرمينيا والقوقاز، والذي يعزز فيه نفق كاجاران الاتصال الإيراني بأرمينيا وجورجيا، بما يقلل من أهمية أذربيجان وتركيا في بعض مسارات الحركة بين إيران وروسيا وأوروبا. وفي الجنوب، يظل اليمن وباب المندب نقطة ضغط على المجال السعودي، بينما تظل التناقضات الكامنة في الخليج والداخل السعودي عاملًا قد يحد من قدرة الرياض على تحمل صراع إقليمي طويل.

ومن هنا فإن الصراع لا يجري فقط على الدول، بل على اتجاه حركة المجال نفسه: أي الطرق ستصبح ضرورية، وأيها يمكن تجاوزها، ومن يملك القدرة على التحكم في عقد الاتصال بين الخليج والقوقاز وآسيا الوسطى والمحيط الهندي والبحر الأحمر. وفي هذا السياق لا تستطيع الصين أن تكون خارج المعادلة؛ فهي ترتبط بعلاقات استراتيجية مع السعودية وباكستان وتركيا، وفي الوقت نفسه تحافظ على شراكتها مع إيران، ولذلك ستكون معنية بمنع تحول هذه المجالات إلى كتل مغلقة تعيق حركة التجارة والممرات التي بنت عليها جزءًا مهمًا من استراتيجيتها الأوراسية.

وفي النهاية، فإن نجاح حلف مكة سوف يتحدد بمدى قدرته على تحويل الجغرافيا إلى تراكم مستدام، وعلى تجاوز التناقضات التي يحملها داخله، خصوصًا التباين بين الأهداف والمصالح التركية والسعودية والباكستانية. وهنا يتحدد مستقبل حلف مكة عبر التساؤل: **هل يستطيع أن يتحول من ترتيبات دفاعية فرضتها المخاطر الراهنة إلى مجال إقليمي متماسك قادر على إنتاج تراكم وقوة، أم يبقى تحالفًا تفرضه الضرورة ثم تعيد التناقضات الجغرافية والاقتصادية والسياسية، وضغوط المجالات المنافسة تفكيكه؟** ولا يبدو حتى الآن أن الأطراف الثلاثة بهذا الحلف، وخاصة تركيا، قادرة بالفعل على تحمل نتائج اتساع المجال الذي تسعى لتشكيلة حتى ولو عبر الدعم الأمريكي.

أحمد صبري السيد علي

25 أغسطس (آب) 2026